EGYPT

مصـــــر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثـة مصـر الدائـمة
لدى الأمـم المتحدة
نيويـورك

بيان السفير/ معتز أحمدين خليل

مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة فى نيويورك

أمام المؤتمر المعنى بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ (المادة ١٤)

نيويورك، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ رجاء المراجعة عند الالقاء

السيد الرئيس؛

أود فى البداية تقديم التهنئة لكل من اندونيسيا والمجر على تولي الرئاسة المشتركة للمؤتمر المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وأن أعرب عن التقدير لكل من المكسيك والسويد بمناسبة انتهاء رئاستهما المشتركة. ولا يفوتنى أن أتوجه بخالص التهنئة إلى السيد Lassina Zerbo على تولى منصب السكرتير التنفيذى للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسرنى أن أؤكد دعم مصر الكامل له، فى إطار التزامنا المبدئى بتعزيز جهود نزع السلاح ومنع الانتشار النووى.

السيد الرئيس؛

ينعقد مؤتمرنا هذا فى اليوم التالى لانعقاد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة حول نزع السلاح النووى، الذى عكس التأييد العارم لتحقيق نزع السلاح النووى، باعتباره "الأولوية القصوى" لجميع جهود نزع السلاح، على نحو ما أقرته الدورة الأولى للجمعية العامة لنزع السلاح فى ١٩٧٨. إن مصر تنظر إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من منطلق مساهمتها فى تحقيق هدف نزع السلاح النووى فى سياق المنظومة القانونية متعددة الأطراف لمنع الانتشار ونزع السلاح النووى، وليس مجرد جهود منع الانتشار.

إن "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية" ما زالت حجر الزاوية فى هذه المنظومة متعددة الأطراف. وإن مصر ستستمر فى المطالبة بتحقيق عالميتها، كنقطة بداية لتحقيق عالمية المعاهدة الأخرى ذات الصلة. ونبرز هنا ما تضمنته خطة العمل الصادرة عن مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووى من وضع التزامات على الدول الأعضاء في المعاهدة بتنفيذ عدد من الإجراءات، يرتبط بعضها (من ١٠ إلى ١٤) بحظر

التجارب النووية. ونخص بالذكر ما ورد فى "الإجراء العاشر" الذي وضع تصوراً لترتيب أولويات التصديق فيما بين دول الملحق الثاني، وهو الإجراء الذي يتوجب السعي إلى تحقيقه والبناء عليه، خاصة فيما يتصل بتشجيع تصديق جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية، وتشجيع دول الملحق الثاني التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا تزال تشغل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات، على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد مثل ذلك الأساس الذى انطلق منه موقف مصر خلال التفاوض على الإعلان الختامى لمؤتمرنا هذا. وتشدد مصر على أهمية أن ينعكس مضمون هذا الإجراء فى جميع الوثائق ذات الصلة، بما فى ذلك خلال القرار السنوى الذى تعتمده اللجنة الأولى للجمعية العامة حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد الرئيس؛

تواصل مصر سعيها لإقامة منظومة متكاملة فى الشرق الأوسط تحظر تطوير وحيازة الأسلحة النووية. كما نسعى لأن يطبق ذلك على جميع دول المنطقة دون استثناء، بما يشمل الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى لم تنضم بعد إلى معاهدة منع الانتشار النووى، وما زالت تحجم حتى الآن عن إخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أن مصر تؤكد أولوية التنفيذ الأمين لخطة العمل الرابعة الصادرة عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووى لعام ٢٠١٠ المتعلقة بتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، وعقد مؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط عام ٢٠١٣ دون مزيد من التأخير. وتعتبر مصر أن المسئولية فى تنفيذ الالتزامات الواردة فى مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووى مسئولية جماعية تقع أساساً على الأطراف العاقدة لمؤتمر إقامة المنطقة الخالية فى الشرق الأوسط، بعد ما أعلنت جميع الدول الأطراف بمعاهدة منع الانتشار النووى موافقتها على المشاركة، وتم إعداد الوثائق التحضيرية لمؤتمر ٢٠١٢ بما فى ذلك تلك التى قدمتها منظمة اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لا شك أن تنفيذ التزامات خطة عمل الشرق الأوسط الواردة فى الوثيقة الختامية لمؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، يفتح الباب أمام أفق جديد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فى المنطقة، وفى العالم أجمع. وهو ما تسعى مصر إلى تحقيقه، بما فى ذلك عن طريق إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، والمضى قدماً نحو التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

شكراً السيد الرئيس؛